الفصل الثاني
النظريات السكانية في القديم

أولا: التعريف بالنظريات السكانية

ثانيا: الفكر السكاني القديم

١ـ عند اليونان

٢ـ عند الرومان

٣ـ عند العرب

٤ـ عند السومريون

٥ـ عند البابليون

٦ـ عند الأشوريون

٧ـ حضارة مصر القديمة

٨ـ حضارة فارس القديمة

٩ـ الحضارة الهندية

١٠ـ الحضارة الصينية

١١ـ الحضارة اليابانية

ثالثا: آراء القدماء في السكان

١ـ آراء كونفوشيوس

٢ـ آراء أفلاطون

٣ـ آراء أرسطو طاليس

٤ـ آراء العلامة عبد الرحمن بن خلدون

٥ـ آراء الفرابي

obeikandl.com

أولا ـ التعريف بالنظريات السكانية.

لقد إختلفت الآراء و الأفكار بصدد الدراسات السكانية، و بالفعل فقد أصبح علم السكان و الديمغرافيا علما مؤسسا بحد ذاته بعد أن جمعت الحقائق عن السكان ووضعت الفروض و نظمه في صورة نظرية. بل أصبحت هناك قوانين سكانية و من ثم فلا نستطيع اليوم أن نتجاهل رواد الفكر السكاني و إسهاماتهم في بناء مدارس نظرية متنوعة حول السكان.

و إذا ما تمعنا في المدارس السكانية نجدها إكتسبت شهرتها من روادها الأوائل فالمدرسة البيولوجية اقترنت أهميتها من مقالات مالتوس كما اكتسبت المدرسة الطبيعية شهرتها من خلال كتابات سادلر و أنصاره، أما المدرسة الإجتماعية فقد جاءت منطلقاتها من فكر ماركس و الإيديولوجيين من أتباعه.

و النظرية السكانية هي عبارة عن مجموعة من القضايا المترابطة التي تقوم على أساس الملاحظة و التجريب، و تقدم تفسيرا لظاهرة سكانية ما، أوالتنبؤ بعلاقات يمكن ملاحظتها و التحقق منها[1].

فبهذا يقصد بالنظرية السكانية كل شكل من أشكال محاولة فهم العامل أو العوامل المهمة التي تحدد النمو السكاني، و هي تهدف إلى تفسير التغيرات في أنماط الخصوبة و الإختلافات في الخصوبة بالنسبة للطبقات الإجتماعية، و إلى غير ذلك من الظواهر الديمغرافية التي تحاول تفسيرها و تفكيكها في أرض الواقع.

ثانيا ـ الفكر السكاني القديم .

لقد كان إزدهار المجتمع اليوناني و الروماني مقترنا بالنشاط الديمغرافي، و انقراضه على العكس لابسه ضمورا ديموغرافيا. لهذا سوف نحاول التعرض و تبيان ذلك عند اليونان أوّلا، و عند الرومان ثانيا و ان نعقب ببحث آخر حول العرب، هذا كله لمعرفة الجو الذي كتب فيه المفكرون القدماء عن السكان.

[1]– حسن محمد حسن محمد. المرجع السابق، ص٨٣.

و نقصد بالفكر السكاني القديم أراء و وجهات نظر المفكرين الذين وجدوا في العصور السالفة الأولى من التاريخ.

فعندما نستقرأ التاريخ الفكري و الفلسفي للمسالة السكانية نجدها تمتد بجذورها إلى عصور التاريخية البعيدة. أي أعمال الفلاسفة و تأملاتهم حول أبعادها المختلفة، فكانت لهم بصمات واضحة على الفكر السكاني المعاصر. فتلك التأملات و الآراء التي وضعت على شكل افكار في كتب بالغة الأهمية بمثابة محصلة للاهتمام البليغ بهذه المسالة المتعلقة بالإنسان من حيث ولادته زواجه و وفاته.

و يرتبط الفكر السكاني بتاريخ الفكر الاجتماعي إذ تناوله الفلاسفة و المفكرين مند أن بدأوا في التفكير حول الإنسان و المجتمع، و نذكر على وجه الخصوص: كنفوشيوس عند الصينين، افلاطون وأرسطو طالس عند اليونانيين، و ابن خلدون عبد الرحمان عند العرب.

و قبل أن نتعرض إلى أهم ما جاء في أفكار لهؤلاء الفلاسفة و المفكرين حول السكان نتعرض إلى الأجواء الديمغرافية عند بعض الحضارات القديمة.

فلقد كان لعدد السكان و توزيعهم حسب النوع و العمر من الأمور التي اهتم بها بعض رجال الحكم و الفكر على السواء مند العصور الغابرة. والملاحظ أن نواة النظريات السكانية المعروفة حاليا قد وجدت في كتابات الفلاسفة و المفكرين القدماء. حين اهتمت مختلف الحضارات بعدد السكان وبالخوص معرفة عدد الشبان منهم لأغراض حربية و لمعرفة القوى القادرة على العمل إذ أن معرفتهم تقود إلى إمكانية حساب الغلة الزراعية و تقديرها و من تم تحديد الضرائب.

و سوف نستعرض بعض الاهتمامات بموضوع السكان في الحضارات القديمة بصورة موجزة.

١- عند اليونان.

لقد عرف الشعب اليوناني تكاثرا كبيرا لسكانه لمدة طويلة، لهذا نجده كان يسلك عدة مسالك غيرإنسانية لتقليل منهم كوأد البنات و قتل الأطفال، الإجهاض، التخلي عن الأطفال... الخ.

هذا التكاثر الكبير للشعب اليوناني جعلهم ينتشرون على بقاع الأراض المختلفة فأسسوا مثلا مستعمرات على حواف البحر الأبيض المتوسط.

هذه الكثرة في السكان مع مختلف نتائجها الإيجابية و السلبية ألفتت انتباه المفكرين كأفلاطون و أرسطو طاليس فأبديا آرائهما حول الظاهرة مقترحين عددا معينا من السكان للدولة كي تعيش في ازدهار و سعادة.

لقد كان موضوع الحجم الأمثل للسكان في الوحدة السياسية للدولة اليونانية و تعني المدينة الدولة بالمعنى أن الدولة /الحكومة تقوم فيه بالمحافظة على رفاهية و أمن المواطنين من خلال ما تمارسه من إرادة في هذا العدد. و هو المحور الذي دارت حوله كل الأفكار التي تركها لنا افلاطون في مؤلفيه الجمهورية و القوانين فيما يتعلق بدراسة السكان. و ارسطو الذي اتجه في معالجته لموضوع السكان اتجاهات أكثر واقعية من أستاذه افلاطون. فتناول العديد من المسائل السكانية مثل توزيع السكان و نموهم و الحد الأمثل لهم[1]

و في القرن السادس قبل الميلاد توقفت المستعمرات اليونانية و السبب الأرجح في ذلك هو نقص سكانها خاصة في القرنين الثالث و الثاني قبل الميلاد. حيث كتب المؤرخ بوليب polybius في القرن الثاني قبل الميلاد " أن اليونان جميعها أصيبت بتوقف للولادات و بقلة السكان حتى أن بعض المدن بقية مقفرة " كما أشار الجغرافي استرابون strabo لما ساح في القرن الأول الميلادي أنحاء اليونان إلى أنّ مختلف البقاع كانت مقفرة من السكان و لاسيما ميسنيا، و لاكونيا و أركاديا و بيوسيا [1]. و السبب في هذا كان راجعا لهجرة العديد إلى روما مدينة الحضارة آنذاك من حكام، و جنود و فنانين و صناع و أطباء و عمال... الخ. و السبب الثاني يعود لقلة الولادات و هذا يعود إلى أنّ ثلث السكان حينها كانوا عبيدا و كان الحكام حينها لا يرغبون في نسلهم لأن هناك فائضا منهم و يباع بأثمان زهيدة جدا. و الشيء الملفت للانتباه كذلك هو أن الجنس الاكثر إقبالا عليه في سوق العبيد يومها كان الجنس الذكري لأنه يتحمل التعب و العناء في المزارع و الصناعات. وعندما كان ملاكهم يريدون تزويجهم كان عدد الذكور أكبر من عدد الإناث فبالتالي عددا منهم كان بقى بدون زواج. فقلت بذلك الولادات في الإمبراطورية الرومانية.

أما بالنسبة للسكان الأحرار فكانوا هم أيضا في تناقص كبير، حيث عثر احد العلماء على بعض الكتابات الأثرية في مدينة ايليون Ilion ترجع الى ما بين القرنين الثاني و الثالث قبل الميلاد، فيها أسماء ١٠١ مواطن يوناني يفوق سنهم عن الثامنة عشر فيها نبذة عن أحوالهم المدنية اذ أن من بينهم ستة و ستون رجلا كانوا عزابا. هذا يعني ان ه حتى

---

[1]– محمود صافيتا و آخرون.أسس الجغرافيا البشرية ،منشورات جامعة دمشق،دمشق ١٩٩٩،ص٣٦

[1]– عبد الكريم الباقي.في علم السكان، مطبعة جامعة دمشق،دمشق،١٩٦٦،ص٤١

عنذ الاحرار كانت نسبة العزوبية مرتفعة قدرت بأكثر من٦٥ % . و هذا يشير إلى قلة المواليد.

و السبب في هذا حسب بوليب فيقول" إن الناس في هذا العهد يرغبون في الثرف و المال بل التكاسل أيضا، فهم يرغبون عن الزواج، و إن تزوجوا رغبوا عن الأولاد و إن انسلوا اكتفوا بولد واحد أو ولدين لكي يحفظوا لهما الثروة، ولكي ينشئوهما في الترف"[2].

و من جهة أخرى إذا تمعنا في القانون الإسبارطي الذي يعكس الطبيعة العسكرية لإسبارطة و حكامها و شعبها، قد اهتم كثيرا بتكوين الأمة القوية الشديدة و التي تستند في وجودها إلى الشباب الأقوياء ولأجل أن يكون شعب إسبارطة قويا، فكان لا يسمح للأطفال الضعفاء أن يستمروا على قيد الحياة. فكان يؤتى بكل طفل أمام مجلس الدولة مكون من مفتشين فان ظهر أن الطفل مشوه القي به من فوق قمة جبل تيجيتس، و كان هذا القانون لا يشجع زواج الرجال الضعفاء حتى لا ينجبوا أطفالا ضعفاء.

كانت الدولة اليونانية كل هذا تشرف على الزواج، و قد حددت السن الأنسب للزواج بـ 30سنة للذكور و ٢٠ سنة للإناث، و كانت العزوبية تعد جريمة، فحرمت العزاب من كثير الحقوق و من بينها حق الانتخاب، و نفس الشيء فيما يخص الأزواج العقم حيث كان من لا أبناء لهم من الذكور غير مؤهلين لذلك الإجلال الديني الذي يقدمه الشباب الإسبارطيون لمن هم أكبر منهم سنا، و كان الطلاق نادرا في إسبارطة لا يشجع عليه القانون و لا المجتمع.

و في أثينا فلقد اجتمعت كل من قوى الدين الملكية و الدولة على مقاومة العقم فإذا لم يكن للأزواج أبناء من صلبهم قاموا بالتبني، و في الوقت نفسه كان القانون و الرأي العام يتيحان قتل الأطفال كوسيلة مشروعة للحد من زيادة النسل و منع تقسيم أرض الأسرة الزراعية تقسيما يؤدي إلى الفقر.

و يكاد جميع فلاسفة اليونان يجمعون على تحديد النسل حيث نادى أفلاطون بقتل جميع الأطفال الضعفاء و من يولدون من أبوين منحطين أو طاعنين في السن، و قد دافع أرسطو طاليس عن الإجهاض بحجة أنه أفضل من قتل الأطفال بعد ولادتهم، ولم يكن قانون أبقراط الطبي يسمح للطبيب أن يجهض الحامل و لكن القابلة اليونانية كانت تقوم بهذه العملية و لا تجد قانون يحول بينها و بين ممارستها لها.

و الحقيقة أنه ليست ثمة شواهد تشير إلى ممارسة اليونان لوسائل منع الحمل[٢].

---

[2]– – نفس المرجع،ص٤٢–٤٣

٢- عند الرومان.

لقد كانت السياسة الرومانية ترمي إلى زيادة أعداد السكان لأن هذه الزيادة تشكل قوة حربية هائلة ووسيلة أساسية لبناء إمبراطورية كبيرة. و بهذا نجدهم لم ينزعجوا من كثرة السكان بل بالعكس كانوا يرون أن كثرة النسل أمرا محمودا.

فعدد الشعب الروماني كان في أول الأمر في الزدياد، لهذا استطاع الرومان خوض عدة معارك و حروب طويلة. ثم شرع في الإنخفاض نتيجة الترف و الغنى الذي عاش فيه أصحابها فانتشرت العزوبة بين أوساط سكانها حتى قبل عهد الإمبراطور أوغست، و قد خطب ميتلوس المكدوني Metellus في سنة ١٣١ خطابا شهيرا إعتبر فيه الزواج و ما يتبعه من نسل واجبا وطنيا.

لقد كان من بين مستشيري أوغست بعض الشعراء الأعزاب مثل هوراس Herace و ميسين Mécéne و كان القنصلان بابوس papus و بابيوس pappueus أعزبين أيضا و هما اللذان شرعا لأوغست أهم القوانين الديمغرافية، كما كان المتزوجون غالبا بلا أولاد.

إن تناقص الشعب الروماني قد بدأ قبيل حكم ماركوس اوريليوس Marcus Aurélius و زادت في تناقصه المصائب التي اعتورت و اعترضت الإمبراطورية الرومانية تباعا في عهد هذا الإمبراطور (١٦١ – ١٨٠ م). و مازاد الطين بلة الوباء الذي تفشى في القرن الثالث الميلادي و الغارات التي سنت عليها[٣].

لهذا نجد حكام هذه الإمبراطورية سنوا عدة قوانين لزيادة عدد سكانهم، إذ فرضوا عقوبات شديدة و قاسية في حق الذين يلجؤون الى الإجهالض مما يحرمهم من حقوق الملكية وغيرها.

لقد اعتبر الرومان الغرض من الزواج هو إنجاب الأطفال و أمست عادتهم أن يتزوج الذكور في سن مبكر قبل سن العشرين من العمر، و الطلاق بينهم أمر صعب فلا يطلب الزوج أن يطلق زوجته إلا في حالة الخيانة أو العقم.

كان كثرة النسل أمرا محمودا في الحضارة الرومانية فهي تعود إلى الزيادة السكانية و هذه الزيادة السكانية قوة حربية و وسيلة أساسية في بناء الإمبراطورية و الدفاع عنها. فالرومان تبنوا سياسة تشجيع الزواج و ترفض العزوبة.

و تزايد اهتمامهم بموضوع النسل عندما شعروا بقلة النسل بينهم عقب الحرب اليونانية.

---

[٢]– عبد علي الخفاف. جغرافية السكان. أسس عامة، دون دار النشر عمان الأردن، ط١، ١٩٩٩، ص ص٢٨–٢٩.

[٣]– نفس المرجع، ص ص ٤٤–٤٥.

و مما تقدم ترى أن هذه الحضارة حددت سياسة سكانية. و وضعت معالجة للمواقف السكانية و جاء البعض من المفكرين فيها ببعض النظريات كمحصلة لتطبيقات سكانية فرضها الدستور الروماني أو السلوك و القيم الرومانية استجابة لحاجات الأمة[٤].

و قد ذكر أن إمرأة حكم عليها بالموت و نفذ عليها لأنها أسقطت جنينها بسبب أموال وإرث زوجها لأنها بذلك قد حرمت آمال أبيه في ذكراه و طمست معالم إسمه و خلافته في رآسة الأسرة[٥].

و لتشجيع النسل كذلك دعا أوغست رجلا من العامة إسمه كريسينوس ميلاروس Cripius Hilarus من مدينة فيزول fésule كان له ثمانية أولاد و خمسة و ثلاثون حفيدا و ثمانية عشر ابن حفيد، فأقيم على شرفه في معبد الكابتول بروما عيد" ديني مع دعاية واسعة"[٦].

و هذا كله للتشجيع خاصة الفقراء على الإنجاب بما أن كريسبيوس كان من الطبقة الكادحة.

كما شغلت مسألة السكان بال حضارات أخرى كالإغريق فكانوا يخافون و يخشون كثيرا كثرة النسل حتى أن بعض شعرائهم كتبوا في القديم و رأوا أن سبب الحروب و الطرود التي عاشها الإغريق كان سببها كثرة السكان.

لكن لا ننسى أن الإغريق عرف إنخفاضا سكانيا إثر هذه الحروب فاتخذوا حكامها عدة تدابير لتشجيع النسل و الإنجاب، فسنوا قوانين تشجيع الزواج و الإنجاب و لكنها كانت قليلة الفائدة[٧]، كما أن فلاسفتهم كانوا يخشون ارتفاع عدد سكانهم رغم توسعاتهم فعملوا على قتل أطفالهم و هذا ما كانت تفعله بعض قبائل العرب التي ساد بينها مبدأ وأد البنات خشية الفقر و مسؤولية تربية البنات كما سنراه.

٣- عند العرب.

كان العرب في جاهليتهم كثيري النسل و الأولاد إلا أن هذه الكثرة كانت تتخللها عادات سيئة فكان بعضهم يقتلون أولادهم من الجنسين خشية إملاق. لهذا نزلت الآية الكريمة بعد بسم الله الرحمن الرحيم "و لا تقتلوا أولادكم خشية إملاق نحن نرزقهم و إياكم

---

[٤]- عبد العالي الخفاف. المرجع السابق، ص٣١.

[٥]- عمر رضا كحالة. سلسلة بحوث اجتماعية، النساء، الجمال جولة في ربوع التربية، مؤسسة الرسالة بيروت، ١٩٨٤، ص١٦٢.

[٦]- عبد الكريم الباقي، المرجع السابق، ص٤٥.

[٧]- حسن الساعاتي، عبد الحميد لطفي. دراسات في علم السكان، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٨١، ص٢٩.

إنّ قتلهم كان خطأ كبيرا" صدق الله العظيم[٨]، كما كان آخرون يقتلون ويوأدون بناتهم الإناث فقط باعتبارهن من نصيب الله و هن مدنسات بخلاف الأبناء فهم من نصيب آلهتهم أي طاهرون وأزكياء. و منهمن من تمّ وأدهن خشية العار ففي رواية القلقشندي. أنّ العرب كانت تئد البنات خشية العار، وممن فعل ذلك قيس بن عاصم المنقري و كان من أيسر قومه، وكان سبب ذلك أن النعمان بن المنذر أغزى بني تميم جيشا فسبوا ذراريهم، فأناب القوم و سألوه فيهم فقال النعمان كل امرأة اختارت أباها ردت إليه، وكل من اختارت صاحبها تركت معه، فكلهن اخترن آباءهن إلا ابنة قيس فإنها اختارت عمرو بن الجموح، فنذر قيس أنه لا يولد له ابنة إلاّ قتلها[٩].

ضف إلى وأد و قتل الأطفال كانت الغارات من جهة ثانية منتشرة بين أوساط القبائل كقبيلة مضر و كنانة و تميم و خزاعة العربية تفتك ببعضها البعض. و استمر ذلك حتى جاء الإسلام فمنع قتل النفس، و منع قتل و وأد البنات حيث قال الله عز وجل: "و إذا الموءودة سئلت بأي ذنب قتلت"[١٠]صدق الله العظيم.

و بهذا ارتفع عدد الأطفال عند الأسر المسلمة فمثلا كان لعباس بن عبد المطلب اثني عشر ولدا، هذا طبعا منطقيا لأن الدين الإسلامي يحبذ الإنجاب و النسل من جهة و من جهة أخرى كان لابد من كثرة السكان في أوج الحضارة الإسلامية خاصة الرجال منهم فهم الذين كونوا جيوش المسلمين التي افتتحوا بها ممالك العالم في عهد الخلفاء الراشدين و عهد الدولة الأموية و لما أصبح العرب سادة الأرض و المشرفين على خيراتها استسلموا للترف و أكثروا من اللهو و المجون فانصرف بعضهم عن الزواج و اكتفى كثيرا منهم بالإماء خاصة في عهد بني أمية وزاد الأمر تعقدا في عهد دولة بني العباس. فلقد غالى هارون الرشيد في إيثار الجواري، فكان أغلب أولاده أبناء إماء، فانخفض عدد ولاداتهم عما كان عليه.

و لقد كان شعراء العرب يتلون شعرا يناهض الإنجاب و الزواج و هذا الشاعر الفيلسوف أبو العراء المعري يذهب بعيدا إذ يعتبر إنجاب الولد ما هو إلاّ جناية يجنيها الوالد على الولد حيث قال " هذا جناه أبي علي و ما جنيت على أحد " كما نصح العازمين على

---

[٨]– سورة الإسراء الآية ١٧.

[٩]– عمر رضا كحالة، المرجع السابق، ص١٦٣.

[١٠]– سورة التكوير الآية٨١.

الزواج أن يختاروا العقيمات من النساء إذ قال: " إذا شئت يوما وصلة بقرينة فخير نساء العالمين عقيمها"[١١]

ضف إلى هذه الأفكار التي سادت بين أوساط الشعراء و المفكرين العرب و التي قللت نوعا ما عدد سكانهم نجد كذلك هجمات المغول و التتار و الصليبيين.

و في هذا الجو جاءت الشريعة الإسلامية تحثّ على الزواج و على كثرة الإنجاب حيث قال الله عز و جل في سورة النور الآية ٣٢ "و انكحوا الأيامى منكم و الصالحين من عبادكم و إمائكم".

كما قال الرسول صلى الله عليه و سلم " تناكحوا تكاثروا فإني مباه بكم الأمم يوم القيامة".

فالتشجيع على الزواج و على الإنجاب مبدأ عام فهو أساس الموقف الإسلامي في ذلك فالفكر الإسلامي حول موضوع السكان يتلخص بنظرته الشمولية و علاقاته الواسعة بالمجال الاقتصادي و تأكيده على الجوانب الأخلاقية و السلوك الديمغرافي القويم من خلال مشروعية الطلاق رغم محدوديته و الزواج رغم شروطه و في تعدد الزوجات رغم ضوابطه، و أهم شيء هو تحريمه للكثير من السلوكات الديمغرافية المرفوضة التي كانت تمارس قبل الإسلام مثل الإجهاض و الوأد و إهمال النفس حتى الموت حيث قال الله عز وجل في سورة الأنعام الآية ١٥١ " قل تعالوا أتل ما حرم ربكم عليكم ألا تشركوا به شيئا و بالوالدين إحسانا ولا تقتلوا أولادكم من إملاق نحن نرزقكم و إياهم و لا تقربوا الفواحش ما ظهر منها و ما بطن و لا تقتلوا النفس التي حرم الله إلا بالحق ذلكم وصاكم به لعلكم تعقلون" صدق الله العظيم.

و بهذا نرى أن الإسلام وضع المسألة السكانية ضمن موقعها و محيطها الواسع، الاقتصاد، المجتمع، الأخلاق و الواقع المادي الفعلي.

ثم انهارت مدينة اليونان و إمبراطورية الرومان و حضارة العرب و كان كل ذلك متصل بالظواهر الديمغرافية، ولادات زواج و وفيات كما رأينا. و جاء أحفادهم بعدهم بسلوكات ديمغرافية جديدة و السبب في ذلك أن كل من الظروف الإجتماعية الإقتصادية السياسية و الثقافية، تغيرت فأعطت أنماط و نماذج ديمغرافية مختلفة.

٤- عند السومريون.

لقد شمل القانون السومري العلاقات التجارية كما شمل العلاقات الزواجية و الجنسية بوجه عام. و نظم شؤون القروض و العقود و البيع و الشراء و التبني و الوصية بكافة أنواعها. كما أجاز هذا القانون تعدد الزوجات، و كان ينتظر من الإمرأة أن تلد

---

[١١]- عبد الكريم الباقي، المرجع السابق، ص٥١.

لزوجها و للدولة كثيرا من الأبناء، فإذا كانت عاقرا جاز طلاقها لهذا السبب وحده، أما إذا كرهت أن تقوم بواجبات الأمومة فكانت تقتل غرقا، أما الأباء إذا تبرؤوا من أبنائهم فكانوا ينفون إلى مدن أخرى.

٥- عند البابليون.

كان الزواج عند البابليون يقتصر على زوجة واحدة فقط، إلا في حالة عقم الزوجة أين كان يجيز القانون البابلي طلاقها. و قد كان يذكر هذا القانون أن النساء إذا لم تكن حريصات على أداء واجبهن و مهملات لشؤون بيتهن و تربية أطفالهن وجب إلقائهن في الماء.

٦- عند الأشريون.

كان يتوزع و ينقسم المجتمع الأشوري إلى ٥ طبقات و هي الأعيان، رجال الصناعة المنتظمون في نقابات وأرباب المهن و الحرف و العمال غير المهرة و هم الأحرار و من صناع المدن و زراع و الأقنان، و الأرقاء و أسرى الحروب أو سجناء الديون.

و كان هذا المجتمع يشجع على الإكثار من النسل بقوانينه الأخلاقية و بما سنّه في الشرائع شأنه في ذلك شأن جميع المجتمعات العسكرية. فكان الإجهاض جريمة يعاقب عليها بالإعدام. وكانت اللواتي تجهضن أنفسهن تحرقن حتى الموت.

٧- عند حضارة مصر القديمة.

لقد كان نظام الزواج متباين عند المصريين القدماء حيث كانت الطبقات الأرستقراطية تميل إلى تعدد الزوجات أما عامة الشعب فقد كانوا يتزوجون بامرأة واحدة فقط، و كان الطلاق نادرا إلا في عهد الاضمحلال و كانت الأسر الكبيرة هي السائدة، و كان الأثرياء منهم يلقون صعابا جمة في إحصاء نسلهم، وكان الزواج مبكرا فالبنات يتزوجن في سن ١٠ سنوات.

و هكذا نخلص إلى أن ما شاع بين المصريين القدماء هو الزواج المبكر الذي يقود إلى أسر كبيرة و الرغبة في الإنجاب و تعدد الزوجات لمن يستطيع ذلك. و سادت أفكار التفاؤل أكثر من غيرها بين عامة الناس و الفلاسفة.

٨- عند حضارة فارس القديمة.

إن الشرائع و القانون في بلاد فارس القديمة تؤكد كلها على الحياة الزوجية و على النسل و كثرة الأبناء فلم يشجع القانون على أن تبقى البنات عذارى ولا أن يبقى الرجال عزاب، و كان يبيح تعدد الزوجات فكان الرجل الذي له زوجة يفضل كثيرا على من لا زوجة له، و الرجل الذي يعول أسرة يفضل كثيرا على من لا أسرة له و الذي له أبناء

يفضل على من لا أبناء له. و كان المجتمع الفارسي يفضل إنجاب الذكور، أمّا الإناث فغير مرغوب فيهنّ. كما كان الملك يرسل الهدايا كل عام إلى الآباء الكثيري الأبناء و كأن هذه الهدايا ثمنا للانجاب يدفع مقدما. و كان كذلك الإجهاض جريمة و عقابه الإعدام طبعا.

٩- عند الحضارة الهندوسية.

إن القوانين التي سادت في الهند ما بين ٢٠٠٠-١٠٠٠ ق م تشير إلى قواعد الزواج و مستوياته و رعاية الأبناء و كان تعدد الزوجات يشير إلى الفخر و الإعتزاز بالنسبة للرجل و كانت للأرملة الحق بالزواج ثانية.

فالهندوس كانوا يشجعون النسل فقد ورد في تشريع مانو أن النسل وحده يكمل الرجل فهو يكمل إذا أصبح ثلاثة: شخصه و زوجته و ابنه فليس الأبناء حسنة اقتصادية لأبائهم فحسب بل يعولون عليهم في شيخوختهم. و بناءا على ذلك لم يعرف عند الهندوس ضبط النسل و اعتبر الإجهاض جريمة تساوي في فداحتها جريمة القتل.

كما كان الزواج في النظام الهندي إجباريا على كلا الجنسين.

١٠- عند الحضارة الصينية.

كانت الحضارة الصينية ترى أن الزيادة في أطفال الأسرة أمرا محمودا، ذلك لأن الأمة معرضة إلى هجمات الغزاة فهي بحاجة إلى من يحميها، وكان امتناع الرجال عن الزواج عيبا خلقيا، و كانت العزوبية جريمة في حق الأسلاف و في حق الدولة و في حق الجنس و لا تغتفر حتى لرجال الدين. كما كان الصينيون في أيامهم الأولى يعينون موظفا خاصا واجبه أن يتأكد من أن كل إنسان في ٣٠ من عمره متزوج، و أن كل امرأة قد تزوجت قبل سن العشرين، كما كان الطلاق عند الصينيين القدماء قليلا.

١١- عند الحضارة اليابانية القديمة.

تأثرت الأمة اليابانية بأخلاقيات الشرق كثيرا فتسربت إليها تعاليم بودا و شرائع كنفشيوس، فهي لم تختلف كثيرا في سلوكياتها عن أمم الشرق القديمة. فقد أكد الأدب الياباني على أنّ الأسرة هي المصدر الحقيقي للنظام الإجتماعي، وكان الرجل الأرستقراطي يعدد زوجاته أما الفقير فكان يكتفي بامرأة واحدة.

إلا أنه لم تكن لكثرة النسل أمرا محمودا في اليابان الساموراية على خلاف ما كان في أقدم الحضارات الشرقية كما رأينا. و أصبح من عوامل السمعة الحسنة للرجل من طائفة السيافين لا يتزوج قبل سن الثلاثين و ألاّ ينجب من الأطفال أكثر من اثنين، ومع هذا فإذا تبين العقم من المرأة كان يحق طلاقها[١٢].

---

[١٢]- عبد علي الخفاف، المرجع السابق، ص ص٢١-٢٦.

ثالثا- أراء القدماء في السكان.

١- أراء كونفشيوس.

لقد صب هذا المفكر الصيني اهتمامه للتباين الموجود ما بين مساحة الأرض و عدد سكانها، حيث رأى أن للحكومة مسؤولية بالغة في تخفيض النمو السكاني أو بالأحرى الكثافة السكانية في بعض المناطق الجغرافية. و ذلك بنقل العدد الإضافي منهم إلى المناطق النائية الأخرى و الغير مأهولة بالسكان.

لقد ربط هذا المفكر الصيني بين عدد السكان و مساحة الأرض إذ كان يرى أن زيادة عدد السكان تؤدي إلى انخفاض معدل إنتاج الفرد مما ينتج عنه البؤس و الشقاء[١٣].

فحسب هذا المفكر فإن الزيادة السكانية إلى حد معين ستؤدي إلى انخفاض دخل الأفراد و تدني مستواهم المعيشي.

كما بين كونفوشيوس العوامل التي تؤثر في نمو السكان و حصرها في عوامل نقص الغذاء و الحروب و الزواج المبكر، و كذا التكاليف المبالغ فيها عند الزواج[١٤].

و من جهة أخرى تناول الحجم الأمثل للسكان و عرّفه على أنه الموازنة بين عدد المشتغلين و مساحة الأرض[١٥].

إن المفكرين الصينيين تعرضوا لدراسة ظاهرة الوفاة و علاقتها بالنقص الغذائي، كما تعرضوا إلى علاقة الزواج في السن المبكر بارتفاع معدل وفيات الأطفال الرضع، لكنهم لم يحللوا علاقة التوازن بين النمو السكاني و الموارد المتاحة للعيش.

٢- آراء أفلاطون: ٤٢٧- ٣٤٨ قبل الميلاد.

إن مسألة السكان و فكرة تحديد النسل كأكثر الأفكار العلمية العظيمة استمدت أصلها من عند المفكرين اليونانيين الأقدامى، فقد ذكر فلوطوخس مؤرخ العظماء الأقدمين. أن ليكوغوس مشرع إسبارطة قضى بقتل الأطفال الضعاف البنية رغبة منه في إنشاء شعب قوي[١٦] . و أدرك أفلاطون تلميذ أرسطوطاليس الخطر المحدق من كثرة الإنجاب خاصة عند الأسر الفقيرة فاقترح أساليب متطرفة مختلفة لتنظيم النسل.

لقد ذكر أفلاطون في كتابه الجمهورية أن سكان الدولة يجب أن لا يزيد عن حجم المدينة و ما بداخلها من السكان. فلو حدث العكس و زاد حجم سكانها فسوف تتسع

---

[١٣]- السيد حنفي عوض. المشكلة السكانية و تحديات الحياة، الدار الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٧، ط١ن ص١٦.

[١٤]- عبد الرزاق جلبي. علم اجتماع السكان، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٨، ص٦٩.

[١٥]- مصطفى السلا فاني. طرق التحليل الديموغرافي، جامعة الكويت، الكويت، ١٩٩٤، ط٣، ص٣١٧.

[١٦]- عمر رضا كحالة، المرجع السابق، ص١٥٦.

متطلباتهم و رغباتهم مما يؤدي إلى زيادة الفساد و الإنحلال، فيضيق المجال لتوفير السعادة و الفضيلة اللذين لأجلهما بنيت المدينة.

فحسبه لو زاد عدد سكان هذه المدينة عن ٥٠٤٠ نسمة فإنها سوف تتسع و تتحول إلى إمبراطورية تصبح غير قادرة و غير مستقرة و تضطر لاستقبال الأجانب و هؤلاء يحاولون أن يقاسموا سكان المدينة الأصليين الفضيلة و الرفاهية، و سوف يتعذر على اثر ذلك على أهلها الأصليين الحصول عليها، نظرا لأن سكانها الأجانب أصبحوا يقاسمونهم كل الحقوق و التي لا تكفيهم لوحدهم فحسب بل ينافسونهم عليها بإصرار يزيد كما زاد و ارتفع عدد سكانها[١٧].

و لمنع عدم التوازن و الخراب هذا أشار أفلاطون في كتابه الجمهورية، أنه ينبغي على الحكام أن يثبتوا عدد السكان في المدينة عند حد معين. فإذا زاد عن هذا الحد الأمثل يجب أن تتدخل الحكومة لإنقاصه عن طريق تحديد السن عند أول زواج و عدد المتزوجين، وكذا تحديد النسل عند العائلات الكثيرة العدد و استعمار أراضي جديدة[١٨] و على أن تقتصر وراثة الأرض على عدد محدود فقط من الأبناء الذكور من الأسرة أو إرسال الأعداد الزائدة من السكان إلى المستعمرات.

من هنا نرى أن النظرية السكانية عند اليونان المعروضة من طرف فلاسفتهم مطابقة لدولة الفعل و هي الدولة الحاكمة في بلدهم[١٩].

La théorie de la population exposée ou indiquée par les philosophes grecs correspond à un état de fait qui avait été avant eux l'état dominant dans leur pays.

فمن هنا نلاحظ أن أفلاطون تطرق في جمهوريته إلى دور الحكام في تنظيم عدد السكان و ذلك بتنظيم عقود الزواج، و تعرض كذلك في كتابه النواميس إلى كيفية تثبيت هذا الحجم حيث رأى أنه في حالة زيادة عدد المواليد بكثرة يمنع الزواج المنع البات أو انه ينظم كأن يتزوج فقط الأشخاص القادرين على الإنفاق و الإطعام.

كما ذكر في هذا الصدد أنه لا بد على الحكام أن ينظموا الهجرة إلى البلاد، و ملأ الفراغ الناتج عن الحروب و الأمراض في مختلف الدول.

من هذا كله نلاحظ أن المفكرين اليونانيين تأثروا كثيرا و منذ القدم بالحجم الأمثل للسكان، و من المعروف أن قلة النسل و السكان يهدد الحفاظ على النسب، و يهدد كيان و

---

[١٧]– عبد المجيد عبد الرحيم، المرجع السابق، ص١٢.

[18] - Jean Didier lecaillon, Démographie économique, ed litec, paris, 1990, p9.

[19] - Adolph landry. La révolution démographique, INED, paris, 1982, p111.

قوة الدولة فكما ذكرنا سابقا فان اليونان عرفت نقصا سكانيا في القرن الثاني و الثالث قبل الميلاد نتيجة الحروب التي شنتها مع الشعوب الأجنبية أو الحروب التي شنتها بين مدنها entre cités و التي تسببت في موت العديد من المقاتلين لهذا تفطن أفلاطون لفكرة نقص عدد السكان في المدينة عن الحد الأمثل الذي إعطاه (٥٠٤٠ نسمة). فأعطى عدة تدابير للزيادة حجم السكان، كتشجيع النسل و بمجازات الأسر المنجبة بالمال، ذلك لتعويض ما فقد لها أثناء الحرب أو الأمراض و المجاعات.

و نشير هنا أن العدد الأمثل للسكان لا يضم العبيد فهم لا يحسبون مع المواطنين. و قد برر أفلاطون سبب وقوع اختياره لهذا الرقم قائلا" إن هذا العدد يقبل القسمة على كل الأعداد من الرقم ١ إلى غاية الرقم ١٠. كما انه يقبل القسمة على ١٢ على وجه الخصوص، اذ كان يعتقد انه من المناسب تقسيم الأراضي اليونانية إلى ١٢ جزءا هذا من ناحية، و من ناحية أخرى كان أفلاطون يظن أن لهذا العدد الأمثل دلالة و مغزى دينيا و أسطوريا لدى المواطنين الأمر الذي يؤدي بالمواطنين إلى تقديس هذا العدد في حياتهم[٢٠].

كذلك جاء أفلاطون بعدة تدابير فيما يخص النسل و تنظيمه لتقوية السلالة البشرية فلقد أشار في كتابه الجمهورية أن التربية الفاضلة و الحكمة العقلية و الزواج كانت ترتبط بهذه الغاية و هي إنتاج سكان صالحين جسميا و عقليا.

٣- آراء أرسطو طاليس Aristote ٣٨٤ – ٣٢٢ قبل الميلاد

لقد اتجه أرسطو طاليس في معالجته لموضوع السكان اتجاها أكثر واقعية من أستاذه أفلاطون، هذا زيادة على أنه قد تعرض إلى العديد من المسائل السكانية كتوزيع السكان و نموهم، كما حدد هو الآخر عدد المواطنين الأمثل بالمدينة في كتابه القوانين بما لا يزيد عن ٥٠٤٠ مواطنا و هذا العدد حسبه كبيرا لأنه يعوق حكم المدينة حكما صالحا[٢١].

اذ كان يرى أن الزيادة السكانية الهائلة ان لم تتوقف بقوانين قاهرة و ردعية ينجر عنها الخراب و ستقضي على كل نظام أساسه المساواة في الملكية.

فهو يرى أن الدولة العصرية ليست هي الدولة ذات الحجم الكبير في عدد سكانها أين يصعب عليها أن تكون صالحة تعمل بمبدأ المساواة و العدل. لهذا فحسبه في مثل هذه الحالة أن الدولة أن تتدخل للتحكم في نموها الديمغرافي بسن قوانين حتى يتناسب عدد سكانها مع مواردها الإقتصادية، خاصة مع مساحة الأرض و قدرتها على تلبية حاجيات سكان المدينة، و من بين القوانين التي ارتآها ان تعمل بها الدولة. هي تحديد الملكية، و

---

[٢٠]– علي عبد الرزاق حلبي، المرجع السابق، ص٧٠.

[٢١]– حسن الساعاتي، عبد الحميد لطفي، المرجع السابق، ص٢٩.

تحديد سن الزواج للمرأة و الرجل و عدد الأطفال الذين تنجبهم كل أسرة مع حساب احتمال حالات العقم و الوفيات.

كما قدر كذلك أرسطو طاليس خطر الزيادة السكانية فعمد بذلك إلى إباحة الإجهاض و قتل الأطفال المشوهين تجنبا للفقر و الخلافات الإجتماعية.

بينما في حالة نقص عدد السكان فعلى الدول أن تقوم بعكس ما سبق أي تخفيض سن الزواج و تشجيع الإنجاب...الخ.

كما أشار أرسطو إلى توزيع السكان على خلايا المجتمع بأكملها، كالأسرة، القرية ثم المدينة، فقام بتقسيم السكان حسب الحرف و المهن كالمهن الغير طبيعية منها (التجارة و الصناعة) و الطبيعية (كالزراعة و تربية الحيوانات و الصيد). كما قام بتوزيع السكان حسب العمر، و أجرى تفرقة بين الرجال و النساء على أساس الإستعدادات الجسمية و العقلية فربط بين حجم السكان و التناسب بين نمو الطبقات تجنبا لحدوث ثورات و اضطرابات.

حيث حذر من النمو الغير متناسب بين طبقات المدينة، إذ شبه المدينة بجسم الإنسان، فكما يجب أن تنموا أجزاء الجسم الإنساني بالتناسب كذلك يجب أن ينمو السكان بتناسب مماثل بحيث لا يطغى عدد السكان في طبقة على العدد الأخر في الطبقة الأخرى[٢٢].

كما ارتأى في كتابه السياسة أن المدينة عليها أن توفر الخير و السعادة لسكانها، بحيث يسود مجتمعها الديموقراطية، فإذا تعرضت المدينة لزيادة في عدد سكانها، وفاقت العدد المحدد (٥٠٤٠ مواطن) فانه من حق أهلها أن يقوموا بطرد الأشخاص الذين تسببوا في حدوث هذه الزيادة، كما ينبغي على الحكومة أن تنظم حسبه الزواج و تعاقب من ينجب أكثر من طفلين و تشجيع الهجرة للخارج. وهذا ما ارتآه أيضا أفلاطون. إلا أن هذا الأخير قال كذلك انه يجب طرد كذلك الشعراء و الفنانين الذي يقولون أقوال شائنة أو يطرحون قضايا أدبية منحلة إلى جانب المتسولين و أصحاب الحرف الطفيلية الذين لا يقدمون إنتاجا مفيدا للمجتمع.

كما تحدث أرسطو في الكتاب الرابع من السياسة عن حجم الدولة و عدد السكان المناسب لإنجاب الأطفال و السن عند أول زواج كما ذكرنا ثم ربط العلاقة بين سن الزواج و نوع الأطفال كذلك[٢٣].

---

[٢٢]- علي عبد الرزاق حلبي، المرجع السابق، ص٧٢.

[٢٣]- حنفي عوض، المرجع السابق، ص١٦.

و من كل ما ذُكر آنفا يتضح لنا أن كل من أفلاطون و أرسطو طاليس لم يتفطنا إلى أن حجم السكان و حركتهم تحكمها علاقات اجتماعية داخل كل مجتمع و دولة هذا لأن تفكيرهما كان فلسفيا أكثر مما هو عمليا أي محاولة اكتشاف العلاقات بين الظواهر الاجتماعية و السياسية الديمغرافية. فتفكيرهما كان يستهدف ما يجب أن يكون و ليس ما هو كان فعلا.

٤- آراء العلامة العربي عبد الرحمان بن خلدون ١٣٣٢ ــ ١٤٠٦.

و إذا إنتقلنا إلى الفكر العربي القديم فسنجد الرائد العربي العلامة عبد الرحمان ابن خلدون الذي جاء في القرن الرابع عشر، وهو فريد في فلاسفة و علماء القرون الوسطى. إذ أعطى في كتابه المشهور المقدمة بعض الملاحظات و الأفكار حول السكان و البيئة الطبيعية لهم، حيث ربط بين حجم السكان و أهداف الدولة و المجتمع.

أي القيم المرغوب فيها داخل الدولة، و لقد رأى أن المجتمعات السكانية تمر بمراحل تطورية محددة تؤثر على عدد المواليد و الوفيات في كل مرحلة، إذ يشهد المجتمع في المرحلة الأولى من تطوره زيادة في معدلات المواليد و نقص في معدلات الوفيات مما يؤثر على نمو السكان فيزيد عددهم و هذا راجع إلى نشاط السكان. وعندما ينتقل المجتمع إلى المرحلة الأخيرة من تطوره يشهد ظروفا ديمغرافية مخالفة تماما للأولى، حيث ينخفض فيها معدل الخصوبة و المواليد و يرتفع معدل الوفيات بسبب المجاعات و الأوبئة و الثورات والإضطرابات مما يقلل نشاط السكان و يقلل نسلهم[٢٤].

حيث يقول في الفصل الحادي و الخمسون في وفور العمران آخر الدولة و ما يقع فيها كثرة الموتات و المجاعات"... و إذا كانت الملكة رقيقة محسنة انبسطت آمال الرعايا و انتشطوا للعمران وأسبابه فتوفر، و يكثر التناسل. و إذا كان ذلك كله بالتدريج فإنما يظهر أثره بعد جيل أو جيلين في الأقل. و في انقضاء الجيلين تشرف الدولة على نهاية عمرها الطبيعي، فيكون حينئذ العمران في غاية الوفور و النماء، ولا تقولن انه مر لك أن أواخر الدولة يكون فيها الاجحاف بالرعايا، وسوء الملكة، فذلك صحيح... ثم إن المجاعات و الموتان تكثر عند ذلك في أواخر الدول[٢٥].

فابن خلدون وجه المزيد من العناية إلى دراسة مظاهر التفاعل بين الإنسان والبيئة الطبيعية، فقد تنال اثر العامل الجغرافي (عبئ المظهر العمراني) و أكثر من ذلك كما رأينا

---

[٢٤]– علي عبد الرزاق حلبي، المرجع السابق، ص٧٣.

[٢٥]– عبد الرحمن ابن خلدون، ديوان المبتدأ و الخبر في تاريخ العرب و البربر و من عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر – المقدمة – دار الفكر، بيروت ١٩٩٨، ط١، ص ص ٢٨٧–٢٨٨.

فقد ذهب إلى إظهار المراحل التي تمر بها المجتمعات البشرية إذ قال أنها تمر بمراحل تطورية محددة تؤثر على معدل الولادات والوفيات في كل مرحلة. حيث قال أن المجتمع في مرحلته الأولى يشهد ارتفاعا في عدد الولادات و نقصا في عدد الوفيات ذلك راجع لعامل الرفاهة و الازدهار مما يزيد من معدل النمو السكاني، و عندما ينتقل المجتمع إلى مرحلته الأخيرة من التطور يشهد ظواهر ديمغرافية مغايرة تماما إذ تنخفض معدلات الولادات و ترتفع معدلات الوفيات بسبب المجاعات و التوترات السياسية مما يقلل من نشاط السكان و يقلل بالتالي من نسلهم.

فابن خلدون يؤكد العلاقة الوثيقة بين السكان و ما يطرأ عليهم من تغيرات دورية بين النواحي السياسية و الإقتصادية القائمة في المجتمع في أي وقت من الأوقات.

كما ذهب ابن خلدون إلى القول أن العمران يتضمن زيادة ملموسة في دخل الفرد في متوسطه و ذلك بتحقيق المزيد من تقسيم العمل و زيادة ملموسة في المهن و الحرف و ضمان لتحقيق الإستقرار الإقتصادي و السياسي، فهو يرى أن تفاضل الأمصارو المدن في كثرة الرزق لأهلها و إنفاق الأسواق، إنما هو في تفاضل عمرانها في الكثرة و القلة و هنا نفهم من تفاضل العمران تفاوت عدد السكان الذين يعمرون تلك البلدان.

إن ازدياد و ارتفاع عدد السكان حسب ابن خلدون يرجع إلى نشأة العواصم، و ما يصل إليها من التجارة و الصناعة و الشعراء و الفنانين و الأدباء و رجال الحكم و الخدمات. كما يرى أن الأسباب التي تؤدي إلى الإختلال في نسبة السكان ترجع إلى الحروب التي تحدث بسبب الصراعات الداخلية و المحلية في إطار مجتمع المدينة ضف إلى ذلك انتشار الأوبئة و الأمراض التي تفتك بالسكان. مما يؤدي إلى نقص عددهم بسبب وفاة البعض منهم.

كما ذكر ابن خلدون أن الإختلال السكاني يمكن إرجاعه إلى عوامل أخرى كذلك كالمناخ في المناطق الشديدة الحرارة حيث نجد أناسا لا يمتلكون أي وقاية من قسوة الحرارة مما يؤدي إلى هزال أجسامهم و أن الأعمال التي يزاولونها مواطنو هذه المناطق و المأكل الذي يأكلونه قد لا يلبي حاجياتهم فيموتون شبابا. في مقابل ذلك فان سكان البلاد الباردة لهم وفرة الغذاء و الملابس مما يؤدي إلى زيادة نموهم السكاني لأنهم يضطرون إلى بذل نشاط كبير للحصول على حاجياتهم بالعمل الذي يبعث الدفء و القوة في أجسامهم.

ففسر كثرة العمران و ازدياد السكان بالظروف المناخية. حيث رأى تأثير المعتدل من الأقاليم و المنحرف منها في ألوان البشر و الكثير من أحوالهم، و يقر أن الأقاليم

المعتدلة يكون سكانها أعدل جسما و أخلاقا بل انه يؤكد اكثر من ذلك على تأثير المناخ في أحوالهم المعيشية[٢٦].

و هذا ما جاء به في المقدمة الثالثة في المعتدل من الإقليم و المنحرف و تأثير الهواء على أخلاق البشر.

كما ربط ابن خلدون وفرة العلوم بكثرة السكان فيعقد فصلا على أن العلوم إنما تكثر حيث يكثر العمران و تعظم الحضارة حيث يقول "...إن الصنائع إنما تكثر في الأمصار و على نسبة عمرانها في الكثرة و القلة و الحضارة و الثرف ،تكون نسبة الصنائع في الجودة و الكثرة، لأنه أمر زائد على المعاش. فمتى فضلت أعمال أهل العمران عن معاشهم، انصرفت إلى ما وراء المعاش من التصرف في خاصية الإنسان، و هي العلوم و الصنائع..... و اعتبار ما قررناه بحال بغداد و قرطبة و القيروان و البصرة و الكوفة، لما كثر عمرانها صدر الإسلام، و استوت فيها الحضارة، كيف زخرت فيها بحار العلم، و تفننوا في إصطلاحات التعليم و أصناف العلوم و استنباط المسائل و الفنون، حتى أربوا على المتقدمين وفاتوا المتأخرين، و لما تناقص عمرانها و أبذعر سكانها، انطوى ذلك البساط بما عليه جملة، و فقد العلم بها و التعليم، و انتقل إلى غيرها من أمصار الإسلام[1]

فاختلاف المدن و البلاد في كثرة رزقها و إنفاق أسواقها ناشئ عن تفاوت عدد سكانها، و أن كثرة العلوم مرتبطة بكثرة السكان، كما ذكر أن تتفاوت جودة الصانع و تنوعها باختلاف عدد السكان من حيث الكثرة و القلة.

إذن فابن خلدون ربط بين العمران و السكان فكثرة السكان تعني زيادة العمران و ازدياد الإنتاج، و في نفس الوقت ربط التقدم العلمي ووفرة العمران و بكثرة السكان[2] .

حيث يقول "... و السبب في ذلك انه قد عرف و ثبت أن الواحد من البشر غير مستقل بتحصيل حاجاته في معاشه، وانهم متعاونون جميعا في عمرانهم على ذلك و الحاجة التي تحصل بتعاون طائفة منهم تسد ضرورة الأكثر من عددهم أضعافا، فالقوت من الحنطة مثلا لا يستقل الواحد بتحصيل حصته منه.....

كما يقول في الفصل الخامس في باب الكسب و الرزق أن المكاسب إنما هي قيم الأعمال، فإذا كثرت الأعمال كثرت قيمها بينهم، فكثرت مكاسبهم ضرورة ودعتهم أحوال

---

[٢٦]– عبد الباسط عبد المعطي و آخرون. السكان و المجتمع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٧، ص٢٤.

[1]– ابن خلدون المرجع السابق،ص ص ٤١٦–٤١٧.

[2]– السيد حنفي عوض. المرجع السابق، ص١٦.

الرفه و الغنى إلى الترف و حاجاته من التأنق في المساكن و الملابس و .... وهذه كلها أعمال تستدعي بقيمها و يختار المهرة في صناعتها و القيام عليها فتنفق الأسواق الأعمال و الصنائع و بكثرة دخل المصر و خرجهاو يحصل اليسار لمنتجي ذلك من قبل أعمالهم، و متى زاد العمران زادت الأعمال ثانية ثم زاد الترف تابعا للكسب و زادت عوائده و حاجاته و استنبطت الصنائع لتحصيلها فزادت قيمها و تضاعف الكسب في المدينة لذلك ثانية و نفقت سوق الأعمال بها اكثر من الأولى، لأن الأعمال الزائدة كلها تختص بالترفو الغنى بخلاف الأعمال الأصلية التي تخص المعاش[٢٧].

فمن كل هذا يتبين لنا أن ابن خلدون أولى للسكان مكانة كبيرة إذ و ضع الخطوط العريضة للسياسة السكانية المعاصرة، فكثرتهم المقترنة بكثرة العمران تتصل بزيادة الإنتاج ووفرة الكسب و الحصول على الرفاهية و الترف و التفنن في الصنائع و الاستبحار في العلوم. و قلتهم/ قلة عدد السكان يتبعها الإفتقار من ذلك جميعا. فالتقدم الإجتماعي إذن مرتبط عند ابن خلدون بزيادة عدد السكان.

٥ ــ آراء الفارابي.

لقد اتجه الفارابي نفس الإتجاه الذي اتجهه الفيلسوف اليوناني أفلاطون في معالجته لقضايا السكان بأي دولة في كتابه " آراء اصل المدينة الفاضلة" إلا انه خالف أفلاطون بالنسبة لرأيه فيما يخص السكان ذوي العاهات في أن يطردوا خارج المدينة، ذلك لأن الفارابي مسلم و الديانة الإسلامية تحثنا على إيتاء الرحمة و الخير و التعاون مع بشر مثلهم.

فالفارابي انتهج نفس أسلوب أفلاطون في تقسيمه للمدينة، إذ قسم المدائن إلى عدة مدن منها المدينة الفاضلة، و المدائن المضادة لها، كالمدينة الجاهلة، و المدينة الفاسقة، و المدينة المبتذّلة و المدينة الظالمة. إلا انه لم يبحث عن سبب زيادة السكان و ارتفاع كثافتهم في بعض المناطق.

[٢٧]– عبد الكريم الباقي، المرجع السابق، ص٢١.